

ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية بعنوان:

"المتغيرات الاقتصادية العالمية الأخيرة وأثرها المتوقع على الاقتصاد المصري"

الأحد ٢١ أكتوبر ٢٠١٨، من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً

المتحدثون:

السيد/ محمد أبو باشا – رئيس وحدة الاقتصاد الكلي، إي أف جي هيرمس
الدكتورة/ ياسمين عبد الرازق – رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي، إي جي بنك
السيد/ عمر الشنيطي – العضو المنتدب، مجموعة مالتيلز للاستثمار
الدكتور/ ضياء نور الدين – الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد، الجامعة الأمريكية بالقاهرة
الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف – المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مدير الجلسة:

السيد/ علاء هاشم – رئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم - أمين صندوق بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في كلمة المتحدثون:

آخر التطورات العالمية

- تتضمن آخر التطورات العالمية أزمة الأسواق الناشئة، وارتفاع أسعار الفائدة بالاقتصادات المتقدمة، وارتفاع أسعار النفط، وحرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وخروج بريطانيا من كتلة الاتحاد الأوروبي (البريكسيت) والعملات الرقمية.
- هناك خمس قوى عالمية تشكل الاقتصادات في الوقت الحاضر: الثورة الصناعية الرابعة؛ والنمو الشامل للجميع؛ والتغيرات الديموغرافية؛ وتغير المناخ؛ وصعود الاقتصادات في الشرق.
- أزمة الأسواق الناشئة، وأهمها تركيا والأرجنتين. تواجه تركيا حالياً ارتفاعاً في كل من التضخم وأسعار الفائدة، وعجزاً في الحساب الجاري، وارتفاعاً في الدين الخارجي، وتوتراً سياسياً مع الولايات المتحدة، فضلاً عن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية لتمويل القطاع الخاص، والتركيز على قطاع البناء، وانخفاض الاستثمارات في التعليم والبحوث والتطوير. ومن الأمثلة الأخرى على الأسواق الناشئة التي تمر بأزمات الأرجنتين، والتي تواجه انخفاضاً كبيراً في قيمة العملة بسبب افتقار المستثمرين إلى الثقة في قدرة الحكومة على الحد من التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع الدين الخارجي والاعتماد الشديد عليه، وتسعى حالياً للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ٥٠ مليار دولار.
- أصبح الدين مشكلة رئيسية على مستوى العالم. فقد أكدت كريستين لاجارد ذلك في الاجتماع الأخير لصندوق النقد الدولي، مشيرة إلى أن ارتفاع أعباء الدين جعلت العديد من الحكومات أكثر عرضة لحدوث تشديد مفاجئ في الظروف المالية العالمية وارتفاع تكاليف الفائدة. وبالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات الواعدة، قد تسهم المخاوف بشأن مستويات الديون في هذه البيئة في تصحيح السوق، وحدوث تغيرات حادة في سعر الصرف، وإضعاف تدفقات رأس المال بصورة أكبر.

أشد المخاطر العالمية التي تواجه مصر

- تعتبر مصر اقتصاداً ناشئاً، وبالتالي فإن قدرتها على التأثير على الاقتصاد العالمي محدودة، كما أن ميلها للتأثر به كبير. وقد طبقت مصر إصلاحات جريئة منذ عام ٢٠١٦، بما في ذلك إصلاحات الدعم، وتحرير سعر الصرف، وإنشاء مشروعات ضخمة رفعت مستوى البنية التحتية لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسة نقدية مشددة، وإصلاحات تنظيمية في مناخ الاستثمار (على سبيل المثال، قانوني الاستثمار والإفلاس)، وكلها تشكل تطورات ضخمة. كما استعاد النمو زخمه ولكنه لا يزال يعتمد بشكل أساسي على الإنفاق الحكومي.

- زادت مصر من اعتمادها على القروض الخارجية. فقد أصدرت مصر سندات بعملات مختلفة. والسؤال هو: هل تتوافر لدينا إيرادات كافية بالعملة الأجنبية تمكننا من خدمة الدين؟ كما أن العديد من مصادر التمويل في مصر تمثل متغيرات خارجية، كقناة السويس والسياحة والتي تعتمد على استقرار المنطقة والتجارة العالمية. وهناك مسألة أخرى هي الالتزامات الطارئة التي قد تتحقق في أي وقت.
- الدورة الاقتصادية العالمية الان في الجزء الانكماشى؛ وقد حالفنا سوء الحظ لأننا بدأنا عندما كانت أسعار الفائدة والنفط منخفضة للغاية، إلا أن أسعار الفائدة أخذت في الارتفاع على مستوى العالم. حتى دول الخليج التي تتسم اقتصاداتها بأنها معزولة نوعا ما قد رفعت أسعار الفائدة لديها مع رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لها في الولايات المتحدة.
- تتأثر مصر كثيرا بارتفاع أسعار الفائدة وأسعار النفط.
- انخفاض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل هجرة رأس المال من الاقتصادات الناشئة إلى الاقتصادات المتقدمة. فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر هذا العام عن العام السابق، ويرجع ذلك إلى مشاكل في الأسواق الناشئة (ارتفاع كل من الدولار وأسعار الفائدة) فضلا عن انخفاض الطلب لأن الاستهلاك المحلي لم يعد كما هو بسبب التضخم. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية شديدة للاحتياجات الدولية وللمنمو الاقتصادي. وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع عالميا، فإننا بحاجة إلى إعادة النظر في مصادر النمو؛ حيث لم نشهد استراتيجيات صناعية واضحة نتبناها.
- العامل الآخر هو الزيادة في أسعار النفط، وهو ما له آثار كبيرة على البلدان المستوردة للنفط. وتؤثر أسعار النفط بشكل مباشر على مصر، حيث تقوم مصر حاليا بتحرير أسعار الطاقة وفقاً لالتزامها مع صندوق النقد الدولي للقيام بذلك بحلول منتصف عام ٢٠١٩. وبينما تراوحت أسعار النفط بين ٥٥ و ٦٠ دولارا للبرميل خلال الستة أشهر الماضية، تجاوزت الآن ٨٠ دولارا. إلا أن ارتفاع أسعار النفط عادة ما يكون له تأثير إيجابي وآخر سلبي. فالأثر الإيجابي هو زيادة تحويلات العاملين والقروض والمنح من بلدان الخليج، بينما يكمن الأثر السلبي في التأثير المباشر على عجز الموازنة العامة. وفي الوقت الحاضر، فإن الجانب الإيجابي غير مؤكد، حيث إن الخليج لديه أولويات أخرى غير دعم مصر. وبرنامج تعيين العمالة الوطنية تعني أن فرص العمل للمصريين هناك أخذت في التناقص، لذلك تفوق الآثار السلبية حاليا الآثار الإيجابية.
- التأثير المباشر لكلا المتغيرين هو أننا كنا نتوقع أن يكون هناك تخفيف في السياسات لكن التطورات الأخيرة لن تسمح به. أي أن الحظ لم يحالف الحكومة؛ ففي الوقت الذي اقتربت فيه من تخفيف السياسات زادت أسعار الفائدة وأسعار النفط عالميا. وسوف يؤثر ذلك على نمو القطاع الخاص في الفترة المقبلة.
- وجود إطار عمل متسق للسياسات يمنح الثقة في كيفية التصدي للخدمات الاقتصادية المختلفة. ترتبط عملتنا بالدولار الأمريكي بحصة تجارية قدرها ١١%، في حين تبلغ حصة أوروبا التجارية ٣٠%. وتشهد عملات شركائنا التجاريين تقلبا مما يؤثر على مصر. والحيز المتاح للمناورة المالية محدودة. وإذا ما طبقنا اختبارا للقدرة على تحمل الضغوط على ميزانية الحكومة نجد أن هناك ثلاثة عوامل مؤثرة: أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار النفط. وبينما اتبعنا سياسة نقدية انكماشية في عام ٢٠١٧ مع رفع أسعار الفائدة، كانت السياسة المالية توسعية. ولذلك يتسم إطار عمل السياسة الاقتصادية الكلية بأنه غير متسق.
- الحاجة إلى سياسة مستقبلية للسنوات الخمس أو السبع القادمة لرؤية آثار القرارات. فاستقرار الاقتصاد الكلي ضروري لكنه غير كاف. وهناك حاجة إلى تعديلات هيكلية. كما أن معدل الادخار في مصر يعد من أقل المعدلات في العالم، حيث تقوم الأسر والشركات بكافة الادخار، ويحصل القطاع الخاص على ٢٢% - ٢٥% من المدخرات بينما يذهب الباقي إلى القطاع العام.
- يتمثل السيناريو الأفضل في تشجيع القطاع الخاص ليكون محركا للنمو، نظرا لأننا بحاجة للنمو المستدام. فعندما نلتقي بالمستثمرين الأجانب يتضح أنه لا يزال لديهم نظرة إيجابية بشأن الاقتصاد المصري. ورغم التراجع في سوق الأوراق المالية، إلا أنه منذ شهر مايو، كان المشترون أجانب على أساس صاف، مما يعني أنهم يؤمنون بأن مصر ستكون أقل تأثرا بما يحدث على الصعيد العالمي مقارنة بالدول الأخرى. وسوف تنتهي تدابير التثبيت الاقتصادي الكلي، عاجلاً أم آجلاً، وعندها سنواجه أسئلة مهمة مثل ما هي القطاعات التي سوف تركز عليها الحكومة؟ وقد أظهر مؤشر سهولة ممارسة الأعمال أن أسعار الفائدة تشكل أحد عوائق الاستثمار، إلا أن انخفاض أسعار الفائدة لن يؤثر إلا على ترتيب العقبات في مصر، ولكنه لن يزيد الاستثمارات.

ذلك لأنه على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة، إلا أن العوائق الأساسية الأخرى لا تزال قائمة. فنحن لا نحتاج إلى تقديم حوافز جديدة للمستثمرين، بل إلى إزالة العقبات الحالية.

- لا يقتصر الإصلاح الاقتصادي على تعويم العملة وخفض الدعم وإنما يمتد ليشمل الإصلاح الحقيقي والمؤسسي وهما الأهم (وذلك يتضمن حل مشاكل الصناعة والزراعة ... الخ). لزيادة الاستثمارات في مصر، يجب إزالة العقبات التي تواجه المستثمرين. السوق المصرية كبيرة وجاذبة للمستثمرين، ولكن القرارات المتناقضة توجي بعدم وجود رؤية واضحة أو استراتيجية مما يثني المستثمرين. وليس المستثمرون الأجانب فقط هم المهمين ولكن المستثمرين المحليين أيضا، لأنهم يمنحون الثقة للمستثمرين الأجانب. وتعد شفافية السياسات ومرونتها من العوامل المهمة خلال الفترة القادمة.